مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة العـدد: الرابع جوان 2017
ISSN:2507-7503

الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)

طالب الدكتوراه بخدة عبد القادر
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
الدكتور ساجي علام-أستاذ محاضر- أ-
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

الملخص
منذ أكثر من عشر سنوات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لم يتحقق رهان الجزائر من إتفاقية الشراكة، الذي كان يهدف إلى الحصول على دعم أوروبي لمرافقة عمليات تحولها الإقتصادي للخروج من التبعية للمحروقات، بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات خارج المحروقات؛ في حين تبقى الطاقة القطاع الحساس بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و الجزائر سوق للمنتجات الأوروبية . إن عدم التكافؤ في تحقيق المصالح دفع الجزائر إلى المطالبة بمراجعة الإتفاق، لتحديد العراقيل التي حالت دون تنفيذ إتفاقية الشراكة في مجالات مختلفة مع تشخيص الأسباب التي عمقت الخلافات ؛ و في ديسمبر 2016 أصدر مجلس الشراكة الأوروبي-الجزائري وثيقة تقييمية إطار تتضمن نقاط ذات أولوية لدفع الشراكة بين الطرفين من جديد ، قد تم تبنيها و العمل بها في مارس 2017 إلا أن تنفيذها كان بطيئا بسبب عراقيل سياسية و أخرى اقتصادية حسب تقرير مجلس السينا (SENAT) المنعقد في دورته الإستثنائية 2016-2017 ؛ و عليه يبقى مستقبل الشراكة الأوروبية الجزائرية متوقفا على مشاكل عالقة يجب اجتيازها بتضافر جهود الطرفين الأوروبي و الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الشراكة ، التحول الاقتصادي، عدم التكافؤ ، التبعية للمحروقات ، وثيقة تقييمية إطار ، عراقيل سياسية ، عراقيل اقتصادية

Résumé :

Depuis plus d'une décennie de partenariat avec l'Union européenne, le pari de L'algérie n'en pas été realisé, dont l'objectif était de bénéficier du soutien euorpéen pour l'accompagnement de ses processus de transition économique , afin de sortir de la dépendence aux hydrocarbures ; Et ce par l'encouragement des investissements étrangers directs dans les domaines hors hydrocarbures ; Or l'énèrgie demeure Le , et l'Algérie représente un Marché pour les produits secteur sensible pour l'UE européens.

L'inégalité de la réalisation des intérêts , a poussé l'Algérie a revendiquer la révision de l'accord, pour determiner les obstacles, qui ont entravé la mise en œuvre de l'accord d'association dans différents domaines , et de diagnostiquer les causes qui ont approfondi les differences, En décembre 2016, le Conseil de partenatriat euro-algérien a émis un document cadre d'évaluation, comportant des points à caractère prioritaire pour relancer l'accord de partenariat, qui a été adopté et mis en œuvre en mars 2017. Cependant, son éxécution était dilatoire en raison d'obstacles politico-économiques, selon le rapport du conseil du SENAT, tenu en session extraordinaire 2016-2017; Par conséquent, l'avenir du partenariat euro-algérien dépend de problèmes en suspens, qui doivent être surmontés ,avec la collaboration des deux parties.

Mots clés : Partenariat , transition économique , inégalité, dépendance aux hydrocarbures, fiche d'évaluation , Obstacles politiques, obstacles économiqu

مقدمة

الواقع الميداني التطبيقي يظهر مدى مساهمة الإتحاد الأوروبي في إصلاح الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيل مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار تنمية شاملة، كما جاء في مسار برشلونة سنة 1995 ، الذي حدد مختلف ميكانيزمات اتفاق الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي، لكن تقييم حصيلة عشرية من الشراكة الجزائرية الأوروبية(2005-2015)،أفضت إلى وصف مشروع برشلونة بين خيبة الأمل و الطموح الواعد؛ فالإحباط و خيبة الأمل يكمن في المعايير المختلطة و الغامضة أحيانا التي تضمنتها نصوص إعلان برشلونة، أما الطموح و الأمل يتمثل في الأهداف الإستراتيجية التي جاء بها هذا المشروع؛ مما دفع وزير الدولة و وزير الشؤون الخارجية الجزائرية السابق محمد بجاوي▪ بالتصريح التالي: "الجزائر لا تتمنى أن يتم تبرير النتائج المتواضعة لعشر سنوات من الشراكة باستياء الشركاء أو عدم تشجيعهم على ذلك ، بل نتمنى المساعدة من أجل تقديم دفعة جديدة لهذا الإطار لتحقيق شراكة حقيقية متوازنة و واعدة "[1] . **ما طبيعة الخلافات الجزائرية الأوروبية بعد عشرية من الشراكة و ماهي أسباسها، و أي إطار مناسب لشراكة عادلة ؟.**

في حقل هذه الإشكالية نصادف التساؤلات التالية :

- ماهي أهم الخلافات التي عرقلت مسار الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأروبي، مع تحديد المجالات المتأثرة بذلك بعد عشرية من الشراكة؟

- لماذا هذه الخلافات، و ماهي أسبابها الجوهرية؟

▪ -Mohamed Bedjaoui, ancien ambassadeur, Haut représentant d'Algérie en France(1970-1979). Juge à la cour Internationale de Justice de la Haye(1982-2001), et président du tribunal la Haye(1994-1997), Ministre d'état et des affaires étrangéres algériènne(2005-2007)

[1]- Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre-terre2009/3 n°23 ,p . 141 , sur le site : https:// www.cairn.info. consulté le 21/ 05 /2017

- ماهي الصعوبات التي حالت دون تنفيذ أولويات الشراكة المتفق عليها في اجتماع ديسمبر 2016 .

– أي إطار مناسب لتجاوز الخلافات و تعميق علاقات الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي .

حتى نشمل العناصر الأساسية التي تهدف إليها الإشكالية المطروحة و تقديم الشرح الوافي لها، نقترح الخطة التالية:

- تقييم نتائج اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ، مع الوقوف على النتائج السلبية التي تدعو إلى التعجيل في مراجعتها .
- تشخيص و تحديد الأسباب التي زادت من تعميق الخلافات بين الطرفين .
- اقتراح حلول موضوعية لتحقيق إطار مناسب لتعميق الشراكة الجزائرية الأوروبية.

فرضيات الدراسة:

- تنفيذ إتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية قد كشف عن وجود سلبيات في جوانب مختلفة من الإتفاقية، بعضها نابعة من تطبيق نصوص الاتفاقية و أخرى ناتجة عن عوامل قد تغافلتها اتفاقية الشراكة.

– تبني الجزائر سياسة تجارية جديدة لمعالجة ظروفها الاقتصادية الصعبة ، زاد من الخلاف الأوروبي الجزائري.

– ضرورة تجاوز الخلافات و الإلتزام بنصوص الاتفاقية .

أهمية الدراسة : تسليط الضوء على أخر التطورات في الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، و إبراز النقاط الحساسة التي زادت من اتساع الهوة بين الطرفين ، مع تصور إطار مناسب للشراكة الذي يتوقف على إزاحة العراقيل التي كانت سببا في تباطؤ تنفيذ اتفاقية الشراكة.

مناهج البحث: طبيعة حل الإشكالية المطروحة يتطلب من جهة تحليل النتائج التي تمخضت عن عشرية من الشراكة، وهذا يستوجب إتباع المنهج التحليلي، و من جهة ثانية الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجه أزمة تراجع عائدات النفط، و مدى توافقها

مع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية يلزمنا إتباع المنهج المقارن.
الهدف من الدراسة : تكمن الغاية من هذه الدراسة إلى الكشف عن انعدام الثقة في تنفيذ بنود الشراكة ، أي الشراكة مع التخوف رغم أن نصوص الاتفاقية واضحة، لكن التطبيق فيه غموض لأغراض مصلحية خاصة بالإتحاد الأوروبي باعتباره طرف قوي.

1- تقييم اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية يدعو إلى الإسراع لمراجعتها:

كشف تقييم اتفاق الشراكة الذي صادق عليه الطرفين الأوروبي و الجزائري بعد مرور أزيد من عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005 أهم الصعوبات التي عرقلت مسار تنفيذ الاتفاقية ، و كان المتضرر الأول هو الجزائر ، و قد مست هذه العراقيل مختلف جوانب الاتفاقية و هي[1] :

- الجانب السياسي و الأمني :

يبدو من خلال الإتفاقية أن دول جنوب المتوسط هي المعنية بتطبيق نصوص الاتفاقية لأنها أقل ديمقراطية مع غياب القانون،كما أن الاتفاقية قد تغافلت عن دور مؤسسات المجتمع المدني المتوسطية التي بإمكانها المحافظة و ضمان الاستمرارية في حالة حدوث أزمات أو تقلبات في العلاقات ، مشروع برشلونة لم يسمح بإنشاء العناصر غير الدولية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية(ONG) للتهرب من تمويلها المالي[2]؛ كما أن اعتماده على نقل الديمقراطية إلى دول جنوب المتوسط لا يمنح الأولوية لنجاح المشروع المتوسطي[3] .

---

[1] - khoudir leguefche ,Accord d’association entre l’Algérie et l’Union Européenne ,Université de Pierre Mendes , Grenoble , France,2008 . sur le site :http://www.memoireonline.com/08/11/4729.consulté le 20/ 08 /2017

[2] - Bekenniche Otmane,le partenariat Euro-méditerranéen(les enjeux),0PU , 2011, p.113

[3] - Aomar baghzouz , du processus de Barcelone a l’union pour la méditerranée : une vision d’Algérie, Outre-terre2009/3 n°23 ,p .,

P .149.

- **الجانب الاقتصادي و المالي :**

الهدف الأساسي من الاتفاقية هو إنشاء منطقة ازدهار مشتركة ، الذي اصطدم بعائق المديونية التي تتخبط فيها مختلف الدول الفقيرة في حوض المتوسط[1]، الذي سببته سياسة الدول المتقدمة بواسطة المؤسسات المالية(البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) وسياسة معدلات الفائدة و الصرف و ضعف الاستثمارات و نقص فعالياتها، كما شجعت من جهة أخرى على الإدخار الخارجي و هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية؛ لكن يمكن إنشاء منطقة ازدهار على المدى الطويل بالشراكة الاقتصادية و المالية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر(ZLE) في سنة 2012 في إطار احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية (OMC)[2]، إن هذا الغرض الاقتصادي الأوروبي كان تأثيره سلبي على الدول الضعيفة مثل الجزائر، لأن النظام التجاري المتعدد الأطراف في OMC يتم بعقد اتفاقيات تجارية إقليمية في ظل العولمة و مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، فهي قاعدة أساسية في OMC ، و هذا يعرض الجزائر لمنافسة قوية و اقتصادها هش و متدهور.

- **الجانب التجاري:**

المركز التجاري للإتحاد الأوروبي ظل يتعزز باستمرار منذ إبرام الاتفاقية على حساب الاقتصاد الوطني ، خلال المدة الممتدة من 2005 إلى 2015 مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي لم تتعدى 14 مليار دولار ،بينما بلغت واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي 220 مليار دولار بمعدل 22 مليار سنويا ؛ و خلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2005 ، ثم ارتفعت إلى 2.3 مليار دولار سنة 2014 ، و بعدها انخفضت إلى 1.6 مليار دولار سنة

[1] - قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، سنة 2013، ص.264

[2] - المادة 06 من المرسوم الرئاسي رق 159/05 المؤرخ في 27أفريل 2005 ، جريدة رسمية رقم 31،الصادرة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 30أفريل 2005.

2015[1] ؛ في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. و يعود عجز الميزان التجاري الجزائري إلى مجموعة من العوامل أساسها هو النمو المفرط في الواردات بسبب البرامج الاستثمارية الضخمة التي باشرت فيها الجزائر لتحسين البنية التحتية و التوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان ، المياه ، الطاقة، الرعاية الصحية)؛ في البداية برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) بغلاف مالي 525 مليار دينار جزائري ، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري ، و أخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي بغلاف مالي 286 مليار دولار أمريكي[2] ، و بالخصوص منذ سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع مضطرد في الواردات و انخفاض في الصادرات من أجل إنجاز المشاريع التي بادرت بها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار، مما انعكس سلبا على تغطية الصادرات للواردات ،الذي يبنه الجدول التالي[3].

السنوات	2000	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
تغطية الصادرات	202	167	139	160	156	196	223	223	167	98	122	136	130	109

[1]-accord d'association Algérie- l'union européenne(le temps des remises en cause), pa ALI Titouche , sur le site:

www.algeria- watch.org/ fr , consulté le 17/10 /2017

[2]- مجلة الباحث، عزيزة بن سمينة ، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة" ،عدد رقم 09 ، جامعة بسكرة، سنة 2011 ، ص . 6 .

[3]- عزيزة بن سمينة ، المرجع نفسه ، ص . 5 .

للواردات														

جدول رقم (01) : تطور نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات (2000-2013)

لقد بلغت الوحدة القيمية للواردات ضعف الوحدة القيمية للصادرات كما يبنه الجدول التالي:

السنوات	الصادرات	الواردات
2008	492	932
2010	413	1018
2012	585	938
2013	545	1018

جدول رقم(02) : نسبة تطور الصادرات إلى الواردات في الجزائر(2008-2013) ، الجدول من إنتاج الباحث بالاعتماد على الجدول 1.8و الجدول 1.9 ص .13 من المرجع (GTMO 5+5) الصادر في نوفمبر 2015.

- حسب المديرية العامة للجمارك[1]، التفكيك الجمركي الذي شرعت فيه الجزائر و رفع الحماية على المنتجات المحلية ، قد كلف الجزائر خسارة 700 مليار دينار(6.320 مليار دولار) منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

الجانب الاستثماري و التكنولوجي:

زيادة اتساع الفرق في النمو بين الضفتين منذ سنة 1995 ، فالجزائر لم تنجح في جذب الاستثمار المباشر(IDE) و لا في دعم النمو أو الحد من تفاقم البطالة ؛ بل تعتبر الجزائر سوق للسلع الأوروبية و ليست أرضية للاستثمار الأجنبي المباشر ، رغم خصوصية الجزائر في تزويد السوق الأوروبية بالمواد الطاقوية ، فلم نسجل في المقابل تطور في الاستثمار المباشر في هذا المجال الذي بلغت نسبته %0.1 من حجم

[1]- ب . حكيم ، خسائر الجزائر من التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي ، على الموقع :http://www.eco-algeria.com/content، تاريخ الفحص : 2017/11/10

الاستثمارات في حوض البحر الأبيض المتوسط ، أي لم تتجاوز (6 إلى 7) ملايين أورو[1] مع غياب تام في نقل التكنولوجية إلى الجزائر[2].

الجانب الاجتماعي ، الثقافي و الإنساني :

توسيع مشروع الأورو-متوسطي إلى ميادين أخرى له معايير سياسية و أمنية و طابع الهوية ، مما أدى إلى غلق الحدود و تطبيق نظام شينغن(schengen) هو عائق أمام حركة تنقل الأشخاص إلى أوروبا ؛ كما هو الحال بين الجزائر و فرنسا ، فقبل سنة 1985 سجل دخول ما يفوق مليون جزائري إلى فرنسا خلال السنة ، و عشر سنوات بعد ، أنخفض إلى 50.000 ، ثم أرتفع إلى 300.000 شخص خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأوروبية[3].

- ربط الهجرة إلى أوروبا بفكرة الإسلام و المسلمين ، أدى إلى تنامي نزاعات الكراهية للأجانب (xénophobie) داخل المجتمعات الأوروبية ، و أما ما اصطلح عليه الإسلاموفوفيا (islamophobie) فهي ظاهرة ميزت القرية الكونية المظلمة كما وصفها ألفن توفلر(Alvin Toffler)[4] . إن إستراتيجية محاربة الهجرة من طرف الإتحاد الأوروبي تخدم المصالح الأوروبية ، لأن برنامج الهجرة الشرعية الذي قدمته المفوضية الأوروبية كان إستجابة للتحديات الاقتصادية و الديمقراطية ، بحيث تضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر 2005 سياسة جديدة سميت بالهجرة الانتقائية(Immigration

---

[1]- عزيزة بن سمينة ، مرجع سابق، ص. 157 .

[2] - http:// www.algeria-watch.org/ fr, consulté le 17/10 /2017

[3]- - Jean Robert Henry, La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun, L'Année du Maghreb 2004, mis en ligne le 08 juillet 2010, sur le site : http://nneemaghreb.revues.org/ 273.consulté le 06 /12 /2014

[4]- سليم معمر ، "البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية(فترة بعد الحرب الباردة)"،مذكرة ماجستر ، علوم سياسية-دراسات أورومتوسطية- ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2012/2011 ، ص . 140 .

selective) ، و هذا يزيد من نزيف هجرة الأدمغة و يعمق من الهوة الاجتماعية و الاقتصادية بين دول الشمال و الجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط[1] .

2- تشخيص أسباب تطور الخلافات الجزائرية الأوروبية :

الضرورة تستوجب الوقوف على الأسباب الجوهرية التي زادت من عمق الخلافات بين الطرفين ، و التي نوجزها في مرحلتين :

☜ **المرحلة الأولى**: تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ، فرض على الجزائر تبني سياسة تجارية جديدة مع الإتحاد الأوروبي ، كانت سببا في توتر العلاقات بين الطرفين :

إن شروع الجزائر في سياسة الانفتاح على السوق و الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من أجل خلق منطقة التبادل التجاري الحر، ساعد على ازدهار النشاط التجاري الجزائري الأوروبي ؛ بحيث بلغت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي سنة 2008 قيمة 31 مليار دولار(79%من الواردات الجزائرية). بعد مرور أربع سنوات فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إبتداء من 2005 ، وعليه عبر وزير التجارة الخارجية الجزائري عن تنامي الواردات من الإتحاد الأوروبي بقوله " من أجل تصدير 1 دولار للإتحاد الأوروبي ، تستورد الجزائر 20 دولار[2] " , pour un dollar éxporté vèrs L'UE- 20 dollar- L'Algérie importe ؛ مما زاد من فاتورة الإستراد و نزيف العملة الصعبة من المؤسسات البنكية و المالية الجزائرية و تفاقم في عجز الميزان التجاري .

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط(الأبعاد و الآفاق)، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2009، ص. 69

[2] - Aomar baghzouz , du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie, op cit ,p.141.

في هذه الظروف سارعت الجزائر إلى إتخاذ إجراءات جديدة للتكيف مع الوضع الاقتصادي و التجاري العالمي الناتج عن الأزمة الاقتصادية للألفية الجديدة منها[1] :

- في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، و في شقه المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر ، نص على ضرورة فتح رأسمال الشركات الأجنبية المستوردة و النشطة في الجزائر بنسبة 30%، لصالح المستثمرين الوطنيين.

- إلغاء القروض الاستهلاكية(خاصة المتعلقة بشراء السيارات) التي ساهمت في تضخيم فاتورة الإستراد من الإتحاد الأوروبي ، و استبدالها بالقرض السندي .

- فرض إجراءات جديدة تشدد على شروط إنشاء شركات الإستراد و التصدير ، التي جعلت المئات من هذه الشركات إما تتوقف أو تقلص من نشاطات الإستراد ، و أخذت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر تتراجع خاصة مع فرنسا(بلغت نسبة 30% سنة 2009) التي تستورد منها الجزائر حوالي 17% من مجموع وارداتها الخارجية (بقيمة 5 ملايير أورو سنويا) ، و تحقق به فرنسا فائضا تجاريا يفوق 1 مليار أورو سنويا.

أمام هذا الوضع المتدهور بين الطرفين ، و قبل إنعقاد مجلس الشراكة الأوروبي الجزائري بالبروكسل ، في يوم 02جوان 2009 بعثت الممثلة للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي كاترين أشتون رسالة إلى وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب ، تعبر فيها عن رفض دول الإتحاد الأوروبي للإجراءات المتخذة من طرف الجزائر ، متهمة الجزائر بعدم إلتزامها ببنود إتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين ، أما عن الطرف الجزائري فقد كيف هذا الرد الأوروبي تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر و مساس بسيادتها[2] .

استمر الخلاف بين الطرفين إلى سنة 2010، حيث قررت الجزائر بمفردها تجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للإتحاد الأوروبي بموجب إتفاق الشراكة ، و بعد ثمانية

---

[1] - سعيد سايل ،"التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية (2007 – 2011)"، مذكرة ماجستير- تنظيمات سياسية و علاقات دولية- جامعة مولود معمري ، سنة2012 ، ص، 194

[2] - أمال يوسفي ، بحوث في علاقات التعاون الدولي ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، سنة 2008 ، ص. 68 .

جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى 2020[1] .

☜ **المرحلة الثانية :** بعد الصدمة البترولية الحالية سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، مما أدى إلى تهاوي عائدات الجزائر من هذه المادة الحيوية ، و في اجتماع برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، طالب مجلس الوزراء المنعقد في أكتوبر 2015 بإعادة النظر في تقييم بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، خاصة الجانب الاقتصادي و التجاري منها[2]؛ من منطلق المبادئ التالية :

- الظروف التي تم فيها المصادقة و الإمضاء النهائي على اتفاقية الشراكة سنة2005 قد تغيرت جذريا .
- نتائج التعاون زادت من فجوة التنمية لصالح الإتحاد الأوروبي
- ضعف الاستثمارات الأوروبية في الجزائر ، الذي كان من المفروض أن تعوض النقص في الإرادات الجمركية للخزينة الجزائرية ، و تساعد على نشأة نسيج إنتاجي وطني تنافسي .

و في سبتمبر 2015 ، أخطرت الجزائر رئيس الدبلوماسية الأوروبية تطالب فيه رسميا فتح مفاوضات حول تقييم مشترك و موضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة؛ بحيث تقدمت الجزائر بوثيقة تشمل 21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الطرفين الجزائري – الأوروبي في إطار الهدف المسطر، الذي يضع العلاقات الاقتصادية في جوهر الشراكة، من أجل مرافقة مجهودات الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد و تعزيز الصادرات خارج المحروقات و تنمية الخبرات الاقتصادية و الاقتصاد الرقمي و تقوية الاقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي .

---

[1] - http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 .Association Algérie- Union européenne, source: al-fadjr.

[2] - http:// www.algeria-watch.org/ fr , consulté le 17/10 /2017

كما شملت هذه التوصيات تطوير العلاقات الاستثمارية و الشراكات بين الشركات الجزائرية و نظيرتها الأوروبية، و ضمان تدفق إنتاجية الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر.

و نشير في هذا الصدد أن هذه التوصيات قد تزامنت مع استكمال الطرفان و إنهاء وثيقة مشتركة أخرى بخصوص الأولويات المشتركة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية ، التي طالبت فيها الجزائر بما يلي :

- تطهير السياسة الأوروبية للجوار التقليدية من نزعة الأبوية و القيادة و القرارات المركزية الإنفرادية، و اعتماد نهج جديد في السياسة الأوروبية للجوار المجددة، تؤسس على التعريف و التحديد المشترك للأولويات وفق خصوصيات الطرفين.

- تعزيز الجهود مع تحديد أهم المحاور الرئيسية و ميادين التشغيل الهادفة في إطار شراكة رابحة للطرفين.

و على إثر ذلك و في ديسمبر 2016 ، فقد تمت الموافقة على اعتماد ستة محاور ذات أولوية في الشراكة هي[1]:

أ - الحوار السياسي، و الحوكمة، ودولة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية

ب- ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، تطوير المبادلات التجارية والنفاذ إلى الأسواق.

ج - الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة.

د- الحوار الاستراتيجي والأمني

ه – البعد الإنساني ، الهجرة و حركة الأشخاص

و- التعاون المالي

[1] - Conseil de l'UE, COMMUNIQUÉ DE PRESSE 17/129 du 13 /03/2017(L'Union européenne et l'Algérie adoptent leurs priorités de partenariat).sur le site : www.consilium.europa.eu/press , consulté le12/09/ 2017

3- ضرورة إصلاح اتفاقية الشراكة، العمل بالأولويات المقترحة و العراقيل التي واجهتها:

بعد الموافقة على العناصر ذات أولوية في الشراكة في ديسمبر 2016 ، فقد تبنى الطرفان الأوروبي و الجزائري رسميا العمل بها من قبل مجلس الشراكة المنعقد في دورته العاشرة بتاريخ 13 مارس 2017، بحيث تعتبر الوثيقة النهائية التي تضمنت حصيلة تقييمية لتنفيذ اتفاق الشراكة بما فيها أولويات الشراكة، الإطار الرسمي للعمل السياسي المتجدد مع تعزيز قدرات الشراكة .

و بذلك تكون الجزائر أول شريك في المنطقة توصل إلى إبرام مثل هذه الوثيقة الإطار، الذي يتماشى مع الإستراتيجية الشاملة الجديدة للسياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد الأوروبي، التي تم تقديمها من قبل الممثل السياسي للإتحاد في جوان 2016 في تقرير يغطي مجالات ذات إهتمام مشترك[1] . و نستنتج من ذلك بأنه تم التوصل إلى إعادة دفع جديد للشراكة الجزائرية الأوروبية ، التي تعتبر نقطة تحول في نمط العلاقات بين الطرفين ، بالتأكيد على الإرادة السياسية و إلتزام الطرفان بإنتاج نقلة نوعية لعلاقات شاملة و إستراتيجية .

و لم يكن القصد من وراء هذا العمل هو الطعن في اتفاقية الشراكة و توقيفها نهائيا ، بل بالعكس فالمراد من هذا الإجراء هو الاستفادة الكاملة لتفسير إيجابي من أحكام الاتفاقية لإعادة التوازن للعلاقات بين الطرفين وفقا لأحكام المادة 01 (الفقرة 2) من اتفاقية الشراكة، التي تنص على توسيع التبادلات و ضمان تطوير العلاقات الاقتصادية

1 - Commission européenne , la haute représentante de l'union pour les affaires étrangères et la politique de securité(rapport sur l'etat des relations entre UE-Algerie dans le cadre de la PEV rénovée) , Bruxelles ,le 09 mars 2017 .

و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين ، و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع و الخدمات و رؤوس الأموال[1].

تميزت الدفعة الجديدة للشراكة التوقيع على مشاريع بقيمة 40 مليون أورو ، تهدف بصورة أساسية إلى تنويع الإقتصاد الجزائري وتحسين بيئة الأعمال فيها ، من خلال تدابير تتراوح [2]بين تطوير الطاقة المتجددة و تحديث المالية العامة [3].في نفس اليوم المذكور أعلاه 2017/03/13، وقع الطرفان ثلاث اتفاقيات سيتم تمويلها من طرف الاتحاد الأوروبي تتمثل في تطوير الطاقة المتجددة ودعم كفاءة الطاقة، وتحديث إدارة المالية العامة، وتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛ وقع الاتفاقيات عن الاتحاد الأوروبي ممثلته العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني والمفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للجوار يوهانس هان، وعن الجزائر وزير خارجيتها رمطان لعمامرة. و تتضمن الاتفاقيات الثلاثة برامج محددة هي[4] :

❖ **برنامج دعم تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة في الجزائر:**

(10 ملايين أورو) سيساهم في رسم إطار مؤسسي وتنظيمي لإنتاج الطاقة المتجددة وتعميم مشاريع كفاءة الطاقة و تعزيز استثمارات القطاع الخاص (المحلية والأجنبية) في الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة.

❖ **برنامج إصلاح المالية العامة :(10 مليون أورو)**

سيساهم في تحديث إدارة المالية العامة ، وسيدعم البرنامج إدخال نظام معلومات

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01 الفقرة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 27أفريل 2005 ، مرجع سابق.

[2] - site: europa.eu/rapid/press-release_IP-17-487_fr.htm , Commission européenne - Communiqué de presse, UE- Algérie, Bruxelles ,13 mars 2017, consulté le 20/ 09 /2017

[3]- الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، على الموقع : eeas.europa.eu/headquarters تاريخ الفحص : يوم 2017/09/20

[4] -- Commission européenne - Communiqué de presse, UE- Algérie, Bruxelles ,op cit .

مالية متكامل في جميع إدارات وزارة المالية. كما أنه سيساهم في بناء قدرات برمجة الموازنة لعدة سنوات ، ويحسن إدارة الموازنة والشفافية .

❖ **برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة: (20 مليون أورو)**

سيستمر الإتحاد الأوروبي في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للجزائر وقدراتها المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية، حتى تتمكن البلاد من انتهاز الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة، أي اتفاقية التعاون والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005 .

4- العراقيل التي واجهتها المرحلة الأخيرة من التعاون(التطورات الأخيرة في العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة)

بناء على التقرير الصادر عن مجلس ال SENAT الأوروبي في دروته الاستثنائية(2016-2017)، الذي شخص الخلافات الجديدة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و أرجعها إلى أسباب سياسية و أخرى اقتصادية[1] ، مما أدى إلى تباطؤ في تنفيذ الأولويات التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الشراكة :

4-1- الأسباب (العراقيل) السياسية:

ممارسات سياسية جزائرية تخالف القيم التي يدافع عنها الإتحاد الأوروبي، تتمثل في:

4-1-1- الجزائر و الربيع العربي : رغم أن موجة الربيع العربي لم تمس استقرار المجتمع الجزائري ، نظرا للظروف الحسنة التي كانت تحسد عليها الجزائر آنذاك ، خاصة الوضعية المالية المريحة التي ساعدتها على الخوض في إصلاحات اقتصادية،و رفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ سنة 1992. رغم كل ما قيل سابقا عن التعاون و

[1] -- SENAT, session extraordinaire de (2016-2017), N°689,rapport au nom de la commission des affaires européennes (1) sur le volet méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie , par le senateur M. Simon sutour, p.15

الإصلاحات، فإن لجنة الإتحاد الأوروبي أعلنت في تقريرها عن عدم التطور في تطبيق الإصلاحات في الجوانب التالية:

- عدم إصدار مراسيم لتطبيق ستة قوانين عضوية ، تبنتها الجزائر منذ 2012 بناء على تصريح اللجنة الأوروبية في مارس 2014 ، مما أدى إلى التأخر في الإصلاح المؤسساتي و العدالة. - تأخر في تعديل الدستور إلى غاية يوم 7 فبراير2017، رغم أن التصريح بالتعديل كان في سنة 2012 .

4-1-2- الاستقرار النسبي: هناك عدة مؤشرات تبرر ذلك هي:

▪ الإبقاء على استمرار رئاسة الدولة الجزائرية في مشهد سياسي سادته الإحتجاجات من طرف حركة بركات، تنادي بعدم تمديد العهدات الرئاسية لانتخاب رئيس غير قادر صحيا على تدبير شؤون الحكم[1]؛ هذا القرار فرضته مأساة العشرية السوداء سنوات التسعينات الراسخة في ذاكرة الجزائريين (200.000 ضحية و 20.000 مفقود)، لكي يتجنب خطر موجة الربيع العربي من جهة ، و من جهة أخرى حماية البلاد من شر الجماعات الإرهابية المتنوعة[الجماعة السلفية للدعوى و القتال(GSPC) في المغرب، الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين(GICL)، الجماعة الإسلامية التونسية(GIT) و الجماعة الموريتانية للوعظ و الجهاد(GMPJ)[2]]، بالإضافة إلى داعش المنتشرة في دول مجاورة مزقتها الحروب الأهلية و خاصة . على هذا الأساس فقد أبدت اللجنة الأوروبية تحفظها من تطور الديمقراطية في الجزائر ، لأنه من غير المعقول أن 40% من القروض

---

[1]- جيلالي حدادي ، "الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر2011)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن)، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سنة 2015،ص.87.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص .72،73 .

المخصصة لبرنامج (PIN) للفترة (2014-2017) قد استهلكت في الإصلاح المؤسساتي ، مما أثر سلبا على استفادت الجزائر من برنامج سبرينغ(SPRING) الخاص بدعم و تطوير الديمقراطية[1].

- استمرار السلطات الجزائرية في شراء السلم الاجتماعي ، معتمدة على عائدات المحروقات لدعم المواد الغذائية الأكثر استهلاك(السكر ، الحليب ، الزيت) التي أستمر العمل بها بعد أحداث الربيع العربي (2011)[2].

- الاختلال السياسي (عدم ثبات الحكومات) رافقه انخفاض في مدا خيل البترول ابتداء من سنة 2014 ، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي (ما يقارب مليون مولود سنة 2015،أي ضعف مواليد سنة 2000 التي بلغت 600.000 مولود) ، انتشار الفساد و الرشوة ؛ كلها عوامل تزعزع الاستقرار الاجتماعي مثلما حدث سنة 1988[3] .

4-1-3- الانتخابات التشريعية (04 ماي 2017): تم تسجيل السلبيات التالية:

- نتائج التشريعيات ليوم 04 ماي 2017 تبين عدم التكافؤ السياسي بين الأحزاب المتنافسة لإجراء الانتخابات ، بحيث صرحت لجنة الخبراء لمراقبة الانتخابات في الجزائر(MEE=mission d'expertise électorale) المبعوثة من طرف الإتحاد الأوروبي ببعض التحفظات حول مجريات الانتخابات في الجزائر هي :

- مراقبة محدودة من طرف اللجنة الحرة لمراقبة الانتخابات .
- قلة ممثلي الأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار في الرقابة .

1 -SENAT, session extraordinaire de (**2016-2017**), N° 689, op cit , pp .16,17.

2 -Ibid

3 -Ibid

2-4- سوء توجيه السياسة الاقتصادية نحو التبادل الحر:

أرجع الإتحاد الأوروبي أسبابها الرئيسية إلى[1]:

4-2-1- نقص في الانفتاح الاقتصادي:

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تنفيذ إتفاقية الشراكة مع الخوض في تنمية شاملة ببرمجة المخططات الخماسية (2004،2009)، (2009،2014) و تحديث البنى التحتية مع التخلص من المديونية الخارجية، و العمل على تنويع و تحرير الاقتصاد ، كل هذا يبقى ناقص في نظر الإتحاد الأوروبي ، رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009 الذي لم يحقق أي مفعول، نظرا لغياب ديناميكية إتحاد المغرب العربي(UMA) الذي تأسس سنة 1989، بسبب خلافات جزائرية مغربية مما عرقل مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط ، منها عدم إنجاز الطريق المغاربية بغلاف مالي يقارب 670 مليون أورو لتعزيز المبادلات مع القارة الأوروبية.

4-2-2- عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين(الجزائر و الإتحاد الأوروبي): يعود عدم التكافؤ بين الطرفين إلى:

- ▪- طبيعة المبادلات التجارية ، كون الجزائر دولة ريعية تعتمد على عائدات المحروقات[2] ، بينما الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية و تجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة ؛ مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري ، زاد تفاقما بسبب انخفاض

---

[1] -Ibid ,pp .21,22.

[2]- مجلة العلوم الإقتصادية، ، يوسف علي عبد الاسدي،ميثم عبد الحميد روضان،"تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للإقتصاد العراقي"، العدد 37 المجلد 10 ت2، جامعة البصرة، العراق، سنة 2014 ، ص، ص.39،40.

سعر البترول خاصة بعد سنة 2014.

▪- التباطؤ في التفكيك الجمركي و تجميد الامتيازات الممنوحة للإتحاد الأوروبي(كما حدث سنة 2010 ، ثمانية جولات من المفاوضات دامت إلى سنة 2012 للتوصل إلى إعادة جدولة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020)[1] ، الهدف منه هو حماية المنتوج المحلى كما أن الجزائر قد غيرت من وجهتها في التعامل و اعتمدت على شركاء جدد من آسيا(الصين أول شريك أمام فرنسا).

▪- استغلال الجزائر لظرف الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية سنة 2009، و تمسكت بقاعدة 51/49 في الشراكة مع الأجانب، خلق صعوبات للشركات الصغيرة و المتوسطة للاستثمار في الجزائر.

▪- القوانين الصادرة عن السلطات الجزائرية تؤكد عن عزمها في التراجع عن تطبيق اتفاقية الشراكة ، و يبدو ذلك من خلال :

- قانون المالية لسنة 2014 فرض قيود على حركة بعض المنتجات مع تغيير في نظام الاستثمار الأجنبي ، خدمة لصالح المنتجات و الخدمات الوطنية.

- قانون المالية لسنة 2016 جاء بقيود كمية و فرض تراخيص الإستراد(السيارات، الإسمنت، الخرصنات المستديرة)؛ ثم تم الشروع في تخفيض عدد الرخص الممنوحة لاستراد السيارات تدريجيا ، فمن 245 ألف رخصة ممنوحة سنة 2012 انخفض إلى

---

[1]- ب.حكيم ، خسائر الجزائر من التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي ، على الموقع : www.elkhabar.com //:http، تاريخ الفحص : يوم 2017/10/10

57ألف سنة 2016؛ بررت الجزائر ذلك على أنها تدابير اقتصادية و أمنية لعقلنة المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي ، يفرضها الوضع الحالي للجزائر[1].

- أما أحكام قانون المالية لسنة 2017 ، فقد زادت من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية حماية لها من المنتوج الخارجي، و انخفضت فاتورة الإستراد إلى حدود 35 مليار دولار، ثم لجأت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد أنظمة رخص الإستراد و التصدير للمنتجات و البضائع و الحصص التعريفية في إطار اتفاق الشراكة مع ال UE، المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم306/15 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015؛ و طبقا للمادة 09 منه ، فقد أصدرت الجهات الجزائرية المعنية الإعلانات التالية [2]:

- ✔ الإعلان رقم 2017/01 ، يتضمن فتح حصص كمية لاستراد المنتجات و البضائع بواسطة رخص الإستراد لسنة 2017 بتاريخ 31 مارس 2017 .

- ✔ الإعلان رقم2017/02 ، يتضمن فتح حصص تعريفية لسنة2017 في إطار أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 03 أفريل 2017 .
- ✔ الإعلان رقم 2017/03 يتضمن فتح حصص كمية لاستراد المنتجات و البضائع بواسطة رخص الإستراد لسنة 2017 بتاريخ 30 ماي 2017.

و بعد الانتخابات التشريعية في ماي 2017 ، و تنصيب الحكومة الجديدة ، فقد واصل رئيس الحكومة الجزائرية عبد المجيد تبون سلسلة من الإعلانات تتضمن قوائم جديدة من المنتجات الأوروبية التي يمنع دخولها إلى السوق الجزائرية .

---

[1] -SENAT, session extraordinaire de (**2016-2017**), N° 689, op cit, p.24.

[2] - وزارة التجارة الجزائرية ، إعلانات و بلاغات على الموقع :http://www.commerce.gov.dz ، تاريخ الفحص يوم 2017/10/10

لقد اتخذت الجزائر من رخص الإستراد وسيلة لمراقبة تجارتها الخارجية ، بإلغاء فواتير السلع التي لها ثقل على ميزانية الدولة ، مع منع استراد السلع غير الأساسية و تشجيع الإنتاج المحلي، خاصة في مجال الصناعات الغذائية و التحويلية. و على إثر هذا فقد ندد الإتحاد الأوروبي بعدم توافق السياسة الحمائية الجزائرية[1] باستعمال رخص الإستراد مع الالتزامات التي يفرضها إتفاق الشراكة بين الطرفين، بل شكلت حواجز أمام السلع الأوروبية، هذه المعالجة الظرفية كانت تهدف أساسا إلى :

- تخفيض حجم الواردات من السلع الأوروبية.
- تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي الجزائري(قانون المالية لسنة 2015).
- منح القروض الاستهلاكية لاقتناء المنتجات المحلية.

هذه الإجراءات خفضت من تدفق السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية بقيمة 3.75 مليار أورو، و بررت الجزائر اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات إلى ما يلي :

- عدم التطور في المفاوضات ، مع عدم مساعدة الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما وعد به الإتحاد الأوروبي

- الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري بسبب تهاوي أسعار البترول، وانخفاض الميزانية العامة للجزائر من العملة الصعبة ، مع العجز المسجل في الميزان التجاري ، وعملا بالمادة 11 الفقرة (1) التي تسمح للجزائر اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية[2] .

كما أشار مجلس ال SENAT في تقريره إلى تباطؤ في سيرورة الاستثمارات في الجزائر بسبب البيروقراطية في الحصول على تراخيص الإستراد ، بالإضافة إلى التعريفات غير الجمركية أدى إلى توقف الاستثمارات الأجنبية (IDE) ، ناهيك عن انخفاض قيمة

---

[1] - licences d'importation : L' UE critique Alger. Sur le site : www.algeria-watch.de/fr, consulté le 30/09/2017

[2]- المادة 11 الفقرة (1) ، من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ، المرسوم التنفيذي رقم159/05 المؤرخ في 27أفريل 2005، مرجع سابق.

الدينار من 1أورو=120دينار إلى سعر 1أورو=193 دينار ، كما ذكر التقرير سوء مناخ الأعمال في الجزائر الصادر عن البنك العالمي في تقريرها المسمى(DOING business) . بهذا فقد عبر الإتحاد الأوروبي عن غموض الوجهة المستقبلية للجزائر[1]، و نظامها الاقتصادي فاشل على جميع الأصعدة مما يبعث على عدم الثقة ، خصوصا ما أكدته وسائل الإعلام حول انتشار الفساد و تهريب رؤوس الأموال و هجرة الأدمغة و التهرب الضريبي و عجز قدرة الإدارة على التسيير ، بالإضافة إلى عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية، مما صعب من إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[2].

4-2-3- ريع المحروقات (البترول خاصة) عقبة مانعة لانفتاح الإقتصاد الجزائري:

كل الإحصائيات الصادرة عن الجهات الإقنصادية و التجارية المختصة أشارت بالأرقام و النسب الدقيقة بأن صادرات الجزائر أساسا هي المحروقات ، و أثبتت الجزائر ذلك في مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي بتمسكها بخصوصية الجزائر في هذا المجال ؛ أكثر من96% صادرات الجزائر بترول ؛ مصادر تمويل الخزينة الجزائرية و النفقات العمومية هي عائدات المحروقات أزيد من 100 مليار دولار مستغلة من طرف سونا طراك للبحث و التنقيب عن البترول لرصد احتياط أكثر من هذه المادة الحيوية، سلوك البحث عن الريع(Rent- seeking) بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي[3] ، دليل على مدى تركيز اقتصاد الجزائر على هذه المادة غير المتجددة . لم تولي الجزائر نفس الاهتمام للاستثمار في رأس المال البشري(الصحة ، التعليم، التكوين ، اليد العاملة)، مع ارتفاع معدل البطالة من 10.5% سنة 2016 إلى أكثر من 12% سنة2017 ، الاعتماد على الريع البترولي أعاق التطور الصناعي في الجزائر. انخفاض أسعار البترول إبتداء من منتصف سنة 2014 أدى إلى اختلال في الاقتصاد

[1] - SENAT, session extraordinaire de (**2016-2017**), N° 689, op cit , p.24.

[2] - Bob Khaled , accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne , sur le site : http://www.dziri-dz.com/?p=4784, consulté le 09 /11/ 2017

[3]- جيلالي حدادي، مرجع سابق،ص .91.

بكامله و نفاد صندوق ضبط الإرادات[1] الذي تم إنشاؤه في 2000، لأنه كان يتم تمويله من فائض عائدات البترول[2] ، كما أنخفض احتياط الصرف من العملة الصعبة من 194مليار دولار سنة 2014 إلى 114 مليار دولار سنة 2016. لتعويض هذا النقص في مدا خيل البترول و إصلاح الميزانية من العجز في المداخيل، لجأت في الميزانية المالية لسنتي 2016 إلى تخفيض نسبة النفقات(بالخصوص مشاريع الاستثمار الكبرى) بنسبة 9% الرفع من نسبة الضرائب(4%) ، البنزين و الكهرباء ؛ في سنة 2017 رفعت نسبة الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 9% و من 17% إلى 19% ، عدم تطوير القطاع الخاص و إهمال القطاع السياحي رغم توفر مقومات السياحة معروفة و مصنفة في التراث العالمي للبشرية.

5- أي إطار مناسب يحقق مستقبل لشراكة عادلة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

من خلال هذه الدراسة التي حددت عيوب اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية و شخصت أسباب الخلافات ، و خصوصا بالاعتماد على ما جاء مجلس السينا(SENAT) في دورته الاستثنائية 2016-2017، يمكن أن نتوقع مآل الاتفاقية في المستقبل ، وعليه فإن تحسن إطار الشراكة بين الطرفين يتوقف على العوامل التالية :

5-1- إزاحة مشاكل سدت الطريق إلى الشراكة الحقيقية :

يتوقف تحسن مستقبل الشراكة الأوروبية الجزائرية على حل ثلاثة إشكاليات هي :

أولا : هل يمكن تسيير الاتفاقية و تنفيذ بنودها دون تمكين الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

---

[1]- قانون رقم 02/2000 المؤرخ في جوان 2000 ، الجريدة الرسمية عدد 37 ، تاريخ 19 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي.

[2]- سعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر(دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)، دار هومة،الجزائر، سنة2013، ص. 194

ثانيا : كيف يمكن إدارة اتفاقية الشراكة على أحسن وجه ، دون التزام حقيقي من طرف الجزائر في الخوض بإصلاحات معمقة تجعل من الجزائر مؤسسات منتجة .

ثالثا : كيف يمكن الالتزام بتنفيذ اتفاقية الشراكة في أزمات متتالية و متنوعة داخلية خاصة بكل طرف شريك و خارجية ناتجة عن المجتمع الدولي برمته .

5-**2**- انعدام الرغبة و فقدان الثقة بين الطرفين:

يكمن انعدام الرغبة من الجانب الأوروبي كونه قليل المبادرة للاستثمار خارج قطاع المحروقات، و لم يعمل على ترقية الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر كما تعهد به [1] في حين تعتبره الجزائر هدف أسمى في الاتفاقية[2] ؛ كما أن الإتحاد الأوروبي لم يقدم تسهيلات للجزائر تمكنها من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما وعد في الاتفاقية و أما فقدان الثقة يكمن في عدم ضمان استقرار الوضع السياسي في الجزائر مستقبلا بناء على مؤشرات أعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في تقييم اتفاقية الشراكة مع الجزائر تتمثل في عدم عزم الحكومات الجزائرية المتتالية برغبة صريحة في تصور مشروع اقتصادي واضح المعالم[3]، ضعف في الائتمان بسبب انتشار الفضائح المالية في مقدمتها فضيحة سونا طراك و شراء السلم الاجتماعي لتغطية غموض في الوجهة المستقبلية للجزائر.

[1]- المادة 49 الفقرة هـ ، المادة 54 من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ، المرسوم التنفيذي رقم159/05 المؤرخ في 27أفريل 2005، مرجع سابق .

[2] - déclaration de l'algérie relative à l'article 09 de l'accord , J O de la république algérienne n°: 31 du 30 avril 2005, P . 182 .

[3] - Bob Khaled , accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne, op cit .

الخاتمة:

لقد لجأت الجزائر إلى إجراءات هادفة(العمل برخص الإستراد لتخفيض نسبة الواردات الأوروبية، تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي بمنح القروض الاستهلاكية)، مستندة على بنود اتفاقية الشراكة التي تخول لها ذلك في الظروف الصعبة ، حتى تحافظ على ما أنجزته من إصلاحات خلال الألفية الجديدة، فعدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات هو العودة إلى نقطة الصفر؛ و نلاحظ أنه مهما يكن نوع الاتفاقية سواء تعاون أو شراكة فهي تعتمد على محرك واحد و هو المال ، و غاب التضامن الذي يضمن السلم و الأمن في المجتمعات الدولية، و العيش سويا في كنف العالم القرية.

إن ارتفاع إحتياط الصرف من العملة الصعبة في الخزينة الجزائرية (تجاوز 200 مليار دولار) بسبب تزايد أسعار البترول ،جعل المطارات الجزائرية تضيق بتوافد الدبلوماسيين (بما فيها رؤساء المؤسسات المالية الدولية) و رجال الأعمال من كل أصقاع العالم ، الذين جعلوا من المدن الجزائرية ورشات لمشاريع ضخمة بمبالغ باهظة، و غصت الموانئ الجزائرية بالحاويات التي نخرت الخزينة، و عندما تدنت أثمان البترول في سوق البورصة العالمية مطلع 2014 فلم يبقى إلا الأصدقاء ذوي المصلحة الدائمة؛ على هذا الأساس الجزائر من حقها أن تتصرف لتحافظ على كل مكتسباتها و الحجج التي جاء بها الإتحاد الأوروبي واهية لأن:

- لجوء الجزائر للعمل بنظام الرخص للتقليل من عجز الميزان التجاري حتى تتفادى الإستدانة من المؤسسات الدولية ، و تحافظ الدفاع على مبادئها في خيارات المجتمع الدولي.

– إن الحفاظ على السلم و الأمن الاجتماعي بات من أولويات الجزائر بعد خروجها من عشرية سوداء كلفتها الغالي و النفيس، هذا جواب وجيه لسبب رضا أغلبية الجزائريين باستمرارية رئاسة البلاد من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رغم ظروفه الصحية السيئة في العهدة الأخيرة ، و من رؤى أخرى فإن ثبات نظام الحكم يقلل من مخاطر الاستثمار و يبعث على الاطمئنان ، بالنظر إلى الضمانات المالية و التشريعية التي

واكبت مستجدات الشراكة.

– أولوية الاستثمار في قطاع الطاقة من طرف دول الإتحاد الأوروبي جعل من الجزائر بلد ريعي ، بعد عزوف هذه الدول على الاستثمار خارج المحروقات رغم أنها التزمت بذلك في بنود اتفاقية الشراكة.

بناء على تحليل النتائج التي توصلنا إليها، فإن تعميق علاقات الشراكة بين الطرفين الجزائري و الأوروبي و تحسينها لا يتحقق إلا بإصلاح العقبات التالية :

أ- الالتزام و العمل ببنود اتفاقية الشراكة ما لم يشكل تطبيقها ضررا بأي طرف طبقا لما جاء في المادة 03 الفقرة [ب] من الاتفاقية" السماح لكل طرف بأن يأخذ بعين الاعتبار موقف و مصالح الطرف الأخر" ؛ مع ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين حسب نص المادة الأولى الفقرة [2] من نفس الاتفاقية

ب- العمل على تسهيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى نتفادى المزيد من تأخير إنشاء منطقة التبادل الحر.

ج- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي المباشر إلى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات ، لتمكين الجزائر التخلص من التبعية للمحروقات.

د- الكف عن احتكار التكنولوجيا من طرف دول الإتحاد الأوروبي، و المساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري بتشجيع التعاون العلمي و التقني و التكنولوجي حسب نص المادة 51 من اتفاقية الشراكة الفقرات[أ، ب،ج، د]. هـ- وضع العلاقات الاقتصادية و البشرية و السياسية في صلب اهتمامات الطرفين بعد أكثر من 15 سنة من التركيز على الجانب التجاري فقط .

و- عدم التدخل في تسيير الشؤون الداخلية للبلاد تحت ستار نشر الديمقراطية ، لتجنب الأزمات السياسية التي تعرقل تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الطرفين.

المراجع المعتمدة باللغة العربية

الكتب

1- أمال يوسفي ، بحوث في علاقات التعاون الدولي ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، سنة 2008

2- سعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر(دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)، دار هومة،الجزائر، سنة2013 .

3- عبد القادر رزيق المخا دمي، الإتحاد من أجل المتوسط(الأبعاد و الآفاق)، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2009

4- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، سنة 2013

الرسائل الجامعية

1- سليم معمر ، "*البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية(فترة بعد الحرب الباردة)*"،مذكرة ماجستر علوم سياسية- دراسات أورومتوسطية- ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2012/2011

2- جيلالي حدادي، "*الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر2011)*"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن)، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سنة 2015

المجلات

1- يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان،"تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي" مجلة العلوم الاقتصادية،، العدد 37 المجلد 10 ت2، جامعة البصرة، العراق، سنة 2014

2- عزيزة بن سمينة ،"الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة"، مجلة الباحث، عدد رقم 09 ، جامعة بسكرة، سنة 2011، ص،ص. 5،6 ، 157.

النصوص التشريعية

1- قانون رقم 02/2000 المؤرخ في جوان 2000 ، الجريدة الرسمية عدد 37 ، تاريخ 19 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي

2-المرسوم الرئاسي رق 159/05 المؤرخ في 27أفريل 2005 ، جريدة رسمية رقم 31،الصادرة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 30أفريل 2005.

الأنترنت:

1- ب . حكيم ، خسائر الجزائر من التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي ، على الموقع : http://www.eco-algeria.com/content

2- الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، على الموقع :، eeas.europa.eu/headquarters

-[3] ب. حكيم ، خسائر الجزائر من التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي ، على الموقع : .http:// www.elkhabar.com

4- وزارة التجارة الجزائرية ، إعلانات و بلاغات على الموقع: http://www.commerce.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

1- Bekenniche Otmane,le partenariat Euro-méditerranéen(les enjeux), 0PU , 2011.

Revues

[1]- Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre- terre2009/3 n°23 ,p,p . 141 , 149

Rapports: 1- Commission européenne , la haute représentante de l'union pour les affaires étrangères et la politique de securité(rapport sur l'etat des relations entre UE-Algerie dans le cadre de la PEV rénovée) , Bruxelles ,le 09 mars 2017 .

2- SENAT, session extraordinnaire de (2016-2017), N°689,rapport au nom de la commission des affaires européennes (1) sur le volet méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie , par le senateur M. Simon sutour **Journal officiel**

- déclaration de l'algérie relative à l'article 09 de l'accord , J O de la république algérienne n°: 31 du 30 avril 2005

Publication éléctronique:

[1] - khoudir leguefche ,Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne ,Université de

Pierre Mendes , Grenoble , France,2008 . sur le site :http://www.memoireonline.com/08/11/4729.

2- ALI Titouche, accord d'association Algérie- l'union européenne(le temps des remises en cause),

sur le site: www.algeria- watch.org/ fr ,

3 - Jean Robert Henry, La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun, L'Année du Maghreb 2004, mis en ligne le 08 juillet 2010, sur le site : http://nneemaghreb.revues.org/ 273

4- Conseil de l'UE, COMMUNIQUÉ DE PRESSE 17/129 du 13 /03/2017(L'Union européenne et l'Algérie adoptent leurs priorités de partenariat).sur le site : www.consilium.europa.eu/press

5- Commission européenne - Communiqué de presse, UE- Algérie, Bruxelles ,13 mars 2017.sur site: europa.eu/rapid/press- release_IP-17-487_fr.htm

6- Bob Khaled , accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne , sur le site :

http://www.dziri-dz.com/?p=4784

7- Association Algérie- Union européenne, source: al-fadjr, sur le site :

http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 .

8- licences d'importation : L' UE critique Alger. Sur le site : www.algeria-watch.de/fr